تأثير أسعار العالمية على الأسعار المحلية للمواد الغذائية

The impact of global prices on the local prices of foodstuffs

أ.عبد العزيز قتال
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة تبسة

ملخص:

الأسعار العالمية للمواد الغذائية هي الأسعار المتواجدة في الأسواق الدولية، مثل البورصات السلع، ولكن أسعارها مختلفة من سوق إلى سوق أخر، وتكون اختلافات بسيطة نتيجة لتطبيق قانون الطلب والعرض في كل سوق، ويتزايد هذه الأسعار العالمية خلال السنوات الأخيرة، التي كانت لها أسباب معروفة وغير معروفة، مما كان لها تأثير سلبي على دول المستوردة للمواد الغذائية، والتي نتجت عنها التبعية في زيادة الأسعار المحلية للمواد الغذائية، مما أدى إلى إنفاق كل المدخلات الأفراد من أجل الاستهلاك، وهذا ما يؤثر سلبا على مستوى المعيشي للفرد في الجزائر.

كلمات المفتاح: الأسعار العالمية، الأسعار المحلية، الأسواق الدولية، الأسواق الجزائرية.

: Abstract

Global food prices are stationed prices in international markets, such as commodity exchanges, but prices are different from one market to the other, these slight differences are due to applying the demand and supply law in every market, and increasing the world prices in recent years, which is the result of some known as well as unknown reasons , the thing that had a negative impact on importers of foodstuffs, which resulted in a dependency in increasing domestic food prices, and led to spending all the savings of individuals for consumption, and this negatively affects the quality of life in Algeria.

Key words: *world prices, domestic prices, international markets, the Algerian markets.*

مقدمة:

نظراً لما شهده الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة من ارتفاع في مستوى أسعار المواد الغذائية، الذي أدى إلي تدهور مستوي المعيشي لدى المستهلكين في الجزائر، وهذا ما أدى إلى تدخل الحكومة في وضع بعض الإصلاحات على المنظومة الاقتصادية مثل زيادة الأجور للعمال، التخفيف من الضرائب والرسوم الجمركية للمستوردين، المتابعة مستمرة للأسواق المحلية والتأكد من الأسباب التي تدعو إلى ارتفاع أسعار بعض السلع بين الحين والآخر،...الخ، وذلك للحفاظ على الاستقرار في الأسعار في الأسواق الجزائرية.

فارتفاع الأسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية تتماشى مع ارتفاع الأسعار العالمية في الأسواق العالمية، مما تبادرت في أذهننا فكرة أن أسعار العالمية لهذه المواد الاستهلاكية أثرت على الأسعار في الأسواق المحلية، إضافة إلى التكاليف الإضافية الأخرى المؤثرة في استيراد السلعة ومنها تكاليف الشحن، مع متغيرات اقتصادية مثل المنافسة، الاحتكار...الخ، متواجدة في

الأسواق الجزائرية. وكذلك سياسات الحكومة الموارد منها تخفيض الأسعار إلى مستوى الدخول البسيطة في وسط المجتمع الجزائري.

1- الإشكالية الرئيسية: وفي ظل التقديم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تأثر أسعار العالمية على أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية

2- التساؤلات الفرعية: إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي الأسواق الغذائية الجزائرية وماهي أنواعها؟
- كيف يتم تحديد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية؟
- ما علاقة الأسعار العالمية بالأسعار الجزائرية؟

3- أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث في الآتي:

- اكتشاف مفاهيم حول الأسواق العالمية والأسواق المحلية المواد الغذائية.
- إبراز مراجل انتقال المواد الغذائية من المستورد إلى المستهلك النهائي في الجزائر.
- التعرف على الأسواق المواد الغذائية في الجزائر وإلى أنواعها وكيفية التعامل فيها.
- الاطلاع على العوامل المؤثرة على الأسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية والعالمية.

4- منهج البحث: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سيتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي وذلك حسب طبيعة البحث فالمنهج الوصفي سيتم استخدامه في المحور الأول والثاني من هذه الدراسة لتوضيح المفاهيم الأساسية، وبيان أهميتها وتأثيرها، أما المنهج التحليلي يستخدم في المحور الثالث لتحليل الاحصائيات خلال فترة البحث والمستخرجة من الأسواق الجزائرية والأسواق العالمية، وذلك باستخدام برنامج EVIEWS 8، ثم يتم تحليلها حسب ما يخدم البحث، وذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع أسعار أسواق المواد الغذائية العالمية والجزائرية.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة عملنا تقسيم البحث إلى محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.
- المحور الثاني: أسعار الغذاء في الأسواق الجزائرية.
- المحور الثالث: علاقة أسعار العالمية بالأسعار المحلية للمواد الغذائية.

المحور الأول: أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.

لدراسة أسواق المواد الغذائية يجب أولا معرفة تغير الأسعار للسلع داخل هذه الأسواق، ثم يتم من خلال هذه تغيرات يمكن تحليلها ومعرفة اتجاه هذه الأسعار، سواء نحو الانخفاض أو نحو الارتفاع داخل الدولة أو تكون الأسعار عالمية، يمكن أن تأثر على مستويات أسعار المحلية.

أولا: بيانات حول تطور أسعار المواد الغذائية: تتمثل البيانات في تغيرات الأسعار العالمية للمواد الغذائية خلال 14 سنة ماضية. وذلك لمعرفة تذبذب هذه الأسعار نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض، وهي متمثلة في الجدول رقم (01)[1]:

نجد أن تغير مؤشر الأسعار العالمية نحو الارتفاع وخاصة في السنوات الأخيرة 2010 إلى 2014 فالأسعار تضاعفت بالنسبة للسنوات الأولى 2000 إلى 2003، دلالة على تطور الاقتصاد الغذائي وتنوعه حتى يلبي طلبات

المستهلكين وذلك مع تأثر الاقتصاد الغذائي بمتغيرات أخرى يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مثل الحروب في بعض الدول تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية ككل. وتطور هذه الأسعار بالزيادة التي تتماشي مع زيادة الطلب العالمي وبالتالي نستنتج أن الطلب العالمي للمواد الغذائية تزداد حسب السنوات متتالية، وهذه الزيادة تشمل معظم المواد الأساسية للغذاء كما هو موضح في الجدول رقم (01)

ثانيا: تحليل بيانات تطور مؤشر الأسعار العالمية للغذاء: في السوق الحرة استرجع سعر الحليب في الارتفاع بعد انخفاضه في سنة 2008 والاشهر الأولى للسنة الموالية حيث بلغ حينها سعره السقفي 1850 دولا (فيفري 2009)، وفي سنة 2010 كان يعرض الطن الواحد من الحليب بسعر متوسط بلغ 3464 دولار، بزيادة قدرها 44.2% مقارنة بالسعر السنوي المتوسط للسنة السابقة. وكانت زيادة الزيوت الغذائية باهظة من 757 دولار في سنه 2009 إلى سعر متوسط 1004 دولار في سنة 2010، أي زيادة سنوية متوسطة بنسبة 18.4% في سنة2010. وكان ارتفاع سعر السكر بنسبة 17.3 %، حيت يصل 21.3 سنتا دولار للرطل الإنجليزي بعد أن تضاعف في 2009 ليصل 23.23 سنتا دولار في نفس السنة. والشكل رقم (01) يوضح التطورات الأسعار المواد الأساسية للغذاء.

أمام مناخ المشكوك السائد بشأن تطور الوضع الاقتصادي العالمي تبعاً لاستمرار الأزمة في منطقة الأورو، عرف الطلب العالمي من المواد الغذائية تباطؤا في عام 2012، لاسيما خلال نصفه الثاني، وخاصة الطلب المتأني من البلدان الأوربية وبعض الاقتصاديات الصاعدة، خصوصاً الصين. وفي المقابل كان العرض وفيراً وأفاق الإنتاج واعدة بالنسبة لعديد المنتجات وهو ما زاد من حدة الضغوط نحو الانخفاض المسلطة على تطور الاسعار[2].

المحور الثاني: أسعار الغذاء في الأسواق الجزائرية.

تعددت تعاريف الأسواق وأنواعها حسب السلع المعروضة بها، والأسواق في الجزائر لها أهمية كبيرة في توفير حاجيات الأسر الجزائر، فأسواق المواد الغذائية في الجزائر عبارة عن أسواق مرتبطة مع بعضها البعض تشكل شبكة توصيل المواد الغذائية من عارضي السلع إلى طالبيها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا: مخطط الأسواق المواد الاستهلاكية في الجزائر: لدراسة الأسواق المواد الغذائية في الجزائر نجدها صعبة، وذلك لاتساع مساحة الجزائر، والكثافة السكانية هو العامل الذي يصعب الأمر في الدارسة، وبما ان الجزائر لها تبعية كبيرة إلى الدول الأوربية والآسيوية والأمريكية، وبالأحرى لها تبعية إلي الأسواق العالمية، وبالتالي تكون نقطة بداية الأسواق المواد الجزائرية هي نقطة دخول السلع من الخارج أي الميناء في وجود الجمارك الجزائرية وبالتالي نجد إن الأسواق المواد الغذائية على الشكل رقم (02):

ثانيا: كيفية تحديد السعر في الأسواق الجزائرية: يتحدد السعر في الأسواق الجزائرية بما يخدم مواطنيها، وبالتالي تقوم الحكومة بوضع آليات تتحكم في الأسعار في هذه الأسواق لتكون المواد الاستهلاكية في متناول المستهلك الجزائري

1- **ضوابط التحكم في الأسعار في الأسواق الجزائرية**[3]: للتذكير ومنذ الاستقلال وإلى غاية سنه 1995، كانت وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر، محددة تبعا لإصدار الامر رقم 06-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك، تم تكريس مبدأ حرية الأسعار. خلال التعديل في أوت 2010 ومع الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار، فإنه تم تعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام جديدة تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك على أساس اقتراحات القطاعات المعنية.

بموجب هذه التعديلات يمكن تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها قصد[4]:

- ✓ تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق.
- ✓ مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.
- ✓ في الوقت الراهن تمثل المنتجات والخدمات المقننة أسعارها وتعريفاتها في:

– فرينة الخبازة، - الخبز (العادي والمحسن)، - السميد ، - حليب الاكياس ، - مياه الشرب.

- ✓ وضع آلية لتعويض المنتجين لما تتجاوز أسعار المواد المستوردة الحد الذي لا يمكن عنده وصول مادتي الزيت المائدة العادي والسكر الأبيض للمواطن بالأسعار المسقفة.
- ✓ كما تجري حالياً متابعة يومية لتطور أسعار كل المنتوجات الغذائية الأساسية من طرف مصالح وزارة التجارة والتي سيتم على أساسها تدخل السلطات العمومية لوضع الالية لوضع الآلية المناسبة لتأطير سعر أي منتوج عند الحاجة.

2- **تحديد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية:** تتحدد أسعار المواد الاستهلاكية حسب أسعار عند الاستيراد وأسعار عند التوزيع وهما كالتالي[5]:

أ– **الأسعار عند الاستيراد:** تشمل السلع المستوردة إذ تحدد أسعارها بصورة مباشرة من طرف وزير التجارة أو عن طريق مستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح كما يجب على المستورد دفع الفروقات المحتملة بين سعر الحصول عليها من الخارج والسعر المحلي للسلع المشابهة إلى الخزينة.

ب– **الأسعار عند التوزيع:** إن أسعار الجملة والتفصيل "التجزئة" تحسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الإنتاج، بإضافة هوامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا. فالهوامش عند جميع المستويات غير مصرح بها.

ما يمكن استنتاجه بالنسبة لهذه المرحلة هو أن التسيير الإداري للأسعار أدى إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية، وانتشار بعض الظواهر السلبية كالندرة في السلع، وكثرة الطوابير عليها، مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع. ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار ما يلي:

- ✓ -عملية تصحيح الأسعار تسير ببطء بينما تتطور الأسعار العالمية بوتيرة عالية.
- ✓ - إن القطاع العام الإنتاجي، لا يبيع وفق مبدأ الفعالية والربحية، وبالتالي زيادة غير محدودة للقروض البنكية لا يستطيع رفع سعر البيع حتى وان كانت التكاليف في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي للمحاسبة التحليلية وهو في طور النشأة، فهذا القطاع يقوم بوظيفة اجتماعية مجسدا لمحتوى النظام السياسي الشعبوي "نظام اشتراكي " أكثر من الوظيفة التجارية.
- ✓ -إن تثبيت الأسعار أدى إلى تبذير مجموعة كبيرة من الموارد النادرة، ذلك أن سعرها ثابت وتستورد بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن تثبيت هذه الأسعار استهدف حتى الأسعار على مستوى التجزئة.

ثالثا: تطور مؤشر الغذاء في الجزائر: نجد في الأسواق الجزائرية مواد غذائية متنوعة منها المستورد من الخارج ومنها المنتجة في الوطن، والتي تستورد من الخارج فيها مرتبطة بالأسواق العالمية من حيث السعر والتكلفة والكمية فهي عوامل تتحكم فيها الأسواق العالمية بالعرض والكلي عليها ، أما المواد المنتجة في الداخل تتحكم فيها الحكومة والمؤسسات المنتجة للمواد، حيث تتدخل الحكومة في الأسواق الجزائرية بفرض سعر ثابت المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، وذلك باتفاق مع المؤسسات المنتجة والهيئات المعنية بذلك، وكذلك المؤسسات المنتجة تتحكم في أسعار المواد المنتجة من حيث الطلب والعرض والاحتكار المطلق في الأسواق الجزائرية[6].

1- **بيانات حول المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية:** فالاستهلاك للمواد الغذائية لها أنواع كثيرة منها مختلفة ومنها متشابهة وتختلف في الجودة والنوعية حسب كل مؤسسه المنتجة، وبدلك نقوم بدراسة الاستهلاك للمواد الأساسية لأنها لكثرة استهلاكها في الجزائر وهو كما هو في الجدول رقم (02)[7]: حيث سجلت أسعار الحبوب بما فيها الذرة والقمح ارتفاعا حاداً إلى زيادة المخاوف بشأن الأمن الغذائي نظراً لأن عدداً كبيراً من بلدان المصدرة للنفط وهي أكبر المستوردة للقمح في العالم، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من هذه البلدان، وارتفع أسعار القمح بأكثر من80% في سنة 2011

المحور الثالث: علاقة أسعار العالمية بالأسعار المحلية للمواد الغذائية من 2002 إلى 2013.

في هذا المحور نحاول إيجاد العلاقة بين الأسعار العالمية للمواد الغذائية وأسعار المحلية للمواد الغذائية وذلك في الأسواق الجزائرية، ومعرفة مما مدى مساهمة هذه الأسعار العالمية في تأثير على الأسعار المحلية، وذلك بعد تحضير مؤشر أسعار العالمية وأسعار المحلية للمواد الأولية كمدخلات لبرنامج EVIEWSE 8 الذي نستعمله لتحليل البيانات واختبارها، ويتم تحليل العلاقة السعرية بين المتغيرين عادة على ثلاث مراحل وهي:

أولا: بناء النموذج: يقصد ببناء النموذج هو صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية، حيث يتم في هذه المرحلة تعين متغيرات التي يجب ان يتكون منها النموذج، سواء تعلق الامر بالمتغير التابع الدي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة، او المتغيرات المفسرة التي تتحكم في هذه الظاهرة.

الفرع الأول: تحديد متغيرات النموذج: تستدعي دراسة أثر أسعار المواد الغذائية العالمية على أسعار المحلية للمواد الغذائية، حصر عدد المتغيرات التي تأثر على المتغير التابع، أي الأسعار المحلية للمواد الغذائية (أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية)، ومن خلال ما تم عرضه في الدراسة النظرية يمكن حصر المتغير التابع والمتغير المستقل كما يلي[8]:

- **المتغير التابع:** يتمثل في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، ويرمز له بالرمز: ***pL***.
- **المتغير المستقل:** توجد عده متغيرات تؤثر على المتغير التابع، ولكن لصعوبة الحصول على إحصائيات المتغيرات المستقلة (أسعار الصرف الحقيقية، معدل تضخم المستورد، نسبة دعم الأسعار) من جهة، والتخوف من صعوبة التحكم في الموضوع جعلنا متغير واحد يؤثر على المتغير التابع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويتمثل في أسعار المواد الغذائية العالمية، أي الأسعار الموجودة في الأسواق العالمية ويرمز له بالرمز: *PI*.

وبعد التعرف على المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة، وتحديد المتغير المستقل أي المفسر التي يتحكم في الزاهرة المدروسة وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل عنصر، يتم تحديد الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص بتأثير أسعار المواد الغذائية العالمية على أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، حيث يستند النموذج الخطي على افتراض وجود علاقة بين

المتغير التابع المتمثل في أسعار المواد الغذائية العالمية والمتغير المستقل أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، ووجود حد عشوائي U_i.

1- الصياغة الرياضية للنموذج: من أجل معرفة الصيغ الرياضية المناسبة للنموذج سوف نستخدم الصيغة الخطية للتعبير عن تأثير أسعار العالمية على الأسعار المحلية، وهي كالتالي[9]:

$$PL = B_0 + B_1 PI + U_i$$

حيث: ***PL*** : هي أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية.

PI : هي أسعار المواد الغذائية العالمية في البورصات العالمية.

U_i : هي الحد العشوائي الذي يتم إضافته للنموذج لكي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الزاهرة محل الدراسة والتي يصعب قياسها متل: أذواق المستهلكين، المنافسة، عوامل أخرى.

B_0 و B_1 : هما معلمات النموذج

يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية التقدير معلمات النموذج كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموعة المربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من 2002 إلى 2013، وسيتم عملية التقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (*EVIEWSE 8*)، وبعد أدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في هذا النموذج لغرض التقدير كانت في الشكل رقم (03): ومن ذلك نستخلص معادلة النموذج ثم نقوم بتفسيرها اقتصاديا وإحصائيا حسب المعادلة المعطاة والتقديرات الموجودة في الشكل رقم (03).

أولا: معادلة النموذج: من خلال النموذج المقدر نتجت لدينا المعادلة التالية:

$$PL = 51.10494 + 0.533149\ PI$$

حيث الجزء الثابت $B_0 = 51.10494$، ومعلمة المتغير المستقل المتمثل في الأسعار العالمية للمواد الغذائية بلغت $B_1 = 0.533149$

ثانيا: التفسير الاقتصادي: من خلال المعادلة المقدرة نجد أن هناك علاقة طردية بين أسعار العالمية للمواد الغذائية (PI) وأسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية (PL)، وهذا ما يعابر عنه الميل الموجب في المعادلة الذي بلغ:0533149. حيث كلما زادت أسعار العالمية للمواد الغذائية بوحدة واحدة تزداد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية بـــ:0.533149 وحدة،

ومنه نقول إن الأسعار العالمية لها تأثير قوي على الأسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية بأكثر من النصف، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي نقول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

ثالثا: التفسير الاحصائي للنموذج: للتفسير الإحصائي اختبار معنوية كلية واختبار معنوية جزئية والقدرة التفسيرية وهي كالتالي:

1- **المعنوية الكلية:** هي التي تعبر عن معنوية النموذج أو صياغة الدّالية للنموذج والتي تتبع توزيع فيشر عند مستوى معنوية ودرجة حرية معينة، وذلك وفق للفرضية التالية[10]:

$$\begin{cases} H_0: B_{0=} = B_1 = 0 & \text{النموذج غير مقبول (لا توجد معنوية كلية)} \\ H_1: \exists\, B_i \neq 0 & \text{النموذج مقبول (توجد معنوية كلية)} \end{cases}$$

من خلال النموذج المقدر نجد أن اختبار فيشر المحسوبة بلغت $F_C = 32.74$ وبلغت اختبار فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (1، 10) وجدنا:

$$F_T = f(1,10,0.05) = 4.96$$

وبما أن $F_C > F_T$ تقبل الفرضية البديلة التي تدل على أن النموذج معنوي كلياً، وذلك ما دلت عليه قيمة المعنوية التي بلغت0.02 "% وهي أقل من مستوى معنوي 5 % و1 %

2-المعنوية الجزئية: ومن خلالها نختبر معنوية المعلمات المقدرة في النموذج كل على حدي.

- بالنسبة إلى الجزء الثابت (B_0) بلغت قيمته: $B_0 = 51.1049$

وبلغ انحرافه المعياري $\sigma = 15.45$ ، وقيمة اختبار ستيودنت المحسوبة قدرت بـــ: $t_c = 3.305$ ، واختبار ستيودنت المجدولة $t_{(n-k,\propto)} = t_{(10,0.05)} = 2.228$

وبما أن $t_c > t_t$ ، أي $3.305 > 2.228$ تقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تدل على ان الجزء الثابت معنوي. وذلك ما تؤكده مستوى المعنوية التي بلغت 0.79 % وهي أقل من مستوى معنوي 5 %.

- بالنسبة للمعلمة المتغير المستقل (B_1): بلغت: $B_1 = 0.533149$

وانحرافه المعياري قدر بـــ: $\sigma = 0.009$ ، وقيمة اختبار ستودنت المحسوبة : $t_c = 5.72$ ، والقيمة المجدولة لاختبار ستيودنت عند مستوى العنوية 5% ودرجة حرية 10 بغت $t_{(n-k,\propto)} = t_{(10,0.05)} = 2.228$:

وبما أن $t_c > t_t$ ، أي $5.72 > 2.228$ تقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تدل على ان معلمة المتغير

المستقل (B_1) لها معنوية. وذلك ما تؤكده مستوى المعنوية التي بلغت 0.0002 وهي أقل من مستوى معنوي 0.05.

3- **القدرة التفسيرية للنموذج:** من خلال النموذج المقدر نجد أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ $R^2 = 0.7660$

مما يدل ان الأسعار العالمية للمواد الغذائية تساهم في تفسير الأسعار المحلية للمواد الغذائية بنسبة تقدر بـــ: 76.6% وهي نسبة عالية. مما يدل على أن النموذج له قدرة كبيرة على التفسير، وإجمالاً نقول ان النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية التي تبحث عن اتجاه العلاقة بين أسعار العالمية للمواد الغذائية وأسعار المحلية للمواد الغذائية، والتي وجدت أنها علاقة طردية التي تعبر عنها معادلة النموذج، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. ومن الناحية الإحصائية التي تبحث عن مدى مساهمة الأسعار العالمية للمواد الغذائية في أسعار المحلية للمواد الغذائية في الأسواق الجزائرية وكانت النسبة عالية، والتي تعبر عن مدى تأثر الأسعار المحلية للمواد الغذائية بأسعار العالمية للمواد الغذائية، وهذا ما نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ايضاً.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها عن الأسعار العالمية والأسعار المحلية للمواد الغذائية في الجزائر توصلنا إلى بعض النتائج منها:

- ✓ ترابط الأسواق الدولية من ناحية السلع المشتركة والمؤسسات المتداخلة، مما يجعل اختلاف في أسعار السلعة فيما بين الأسواق طفيف جداً.
- ✓ تشكل الأسواق المواد الغذائية في الجزائر سلسلة تتكون من مراحل تبدأ من الاستيراد وتنتهي في المحل بالتجزئة، أي المستهلك النهائي، ولكل مرحلة لها هامش ربح يحدده الأسواق ان كانت هناك منافسة في تلك السلع مثل المواد الغذائية، أو تحدده الحكومة بالرقابة الدورية لتلك المحلات.
- ✓ وجود دعم الأسعار بشتى أنواعه المؤثرة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية تخفض الأسعار إلى متناول المستهلك النهائي، ولكن تكون مرتفعة التكاليف بالنسبة للحكومة الجزائرية.
- ✓ انخفاض العملة أمام العملات الصعبة مما يزيد في رفع الأسعار المواد الغذائية بطريقة غير مباشرة، فهي تؤثر على الميزان التجاري وخاصة في حجم الواردات وبالتالي على الأسعار في الأخير.
- ✓ قلة وجود المؤسسات المنتجة للمواد الغذائية في الجزائر، وذلك ما تؤكده تطور المتزايد الواردات الجزائرية مما يدل على قلة أو ضعف الإنتاج الاستهلاكي في الجزائر.
- ✓ وجود علاقة بين تغير الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتغير الأسعار المحلية للمواد الغذائية.
- ✓ احتكار القلة لسوق الاستيراد مما أدى إلى نقص الهوامش التي تشجع المنتجين على البقاء في السوق.

قائمة الجداول والاشكال

الجدول رقم (01): تطور مؤشر أسعار العالمية للأغذية

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م. الأسعار	89.6	97.7	112.7	118.0	127.2	161.4	201.4	160.3	188.0	229.9	213.3	209.8

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للأغذية

الجدول رقم (02): تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر

المصدر: ديون الوطني للإحصاءONS

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م. الأسعار	102.0	106.7	111.6	112.1	115.1	122.9	132.1	144.5	150.6	159.5	183.9	190.2

الشكل رقم (01): تطور الأسعار المواد الأساسية للغذاء وحدة:100=2005

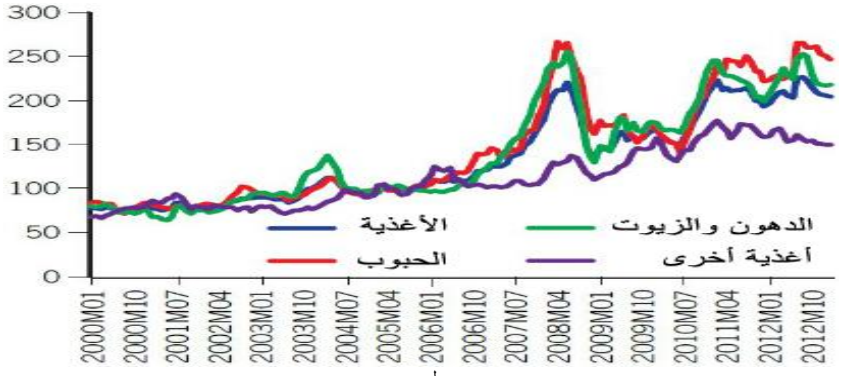

المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية.

الشكل (02): مخطط الأسواق المواد الغذائية في الجزائر

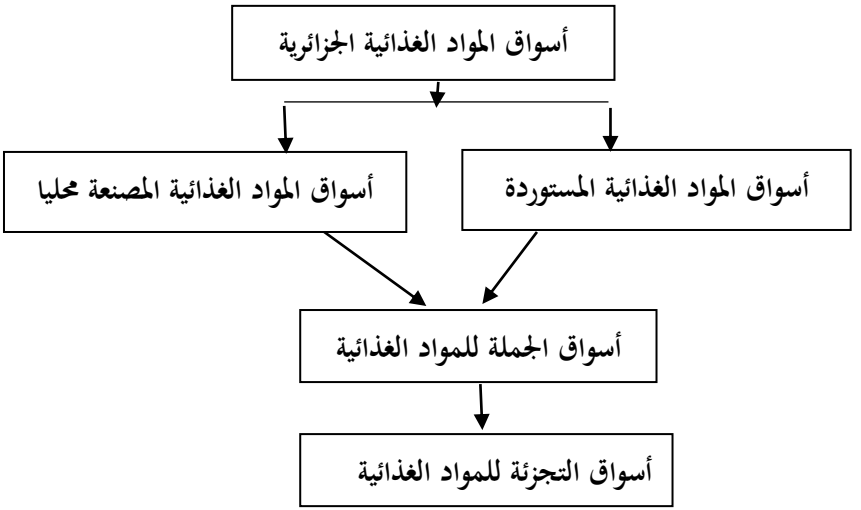

المصدر: من إعداد الباحث حسب بعض المراجع

الشكل رقم (03): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PL
Method: Least Squares
Date: 05/07/15 Time: 16:59
Sample: 2002 2013
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.10494	15.45934	3.305765	0.0079
PI	0.533149	0.093167	5.722492	0.0002

R-squared	0.766065	Mean dependent var	135.9333
Adjusted R-squared	0.742672	S.D. dependent var	29.96111
S.E. of regression	15.19854	Akaike info criterion	8.431287
Sum squared resid	2309.955	Schwarz criterion	8.512105
Log likelihood	-48.58772	Hannan-Quinn criter.	8.401365
F-statistic	32.74692	Durbin-Watson stat	1.246788
Prob(F-statistic)	0.000192		

المصدر: من إعداد الطالب حسب برنامج EVIEWSE 8

قائمة المراجع:

[1]- تقرير المنظمة العالمية للأغذية لسنة2013 .

[2]- تقرير البنك الجزائر السنوي 2012

[3] - بوكحنون، ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2011

[4] - S.A Ferroukhi, S. Cheikh, L'adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce (OMC) . Revue semestrielle. N° 6. Mai 2000

[5] - خبابة عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 45-46.

- تقرير البنك الجزائر السنوي 2010، وتقارير البنك الدولي لسنة 2012[6]

[7] - ديون الوطني للإحصاءONS

[8] - Engle R F, Granger CWJ , Coingration and error correction representation estimation and testing, economica, 1987, p155

[9] - Hbourbounais, Econonmétrie, Dunod, paris ;1998,p239

[10] - Rachid ben dib , Econonometrie, OPU, alger,2001,p33